الوسط Alwasat يومية سياسية مستقلة
العدد 3735 الأربعاء 28 نوفمبر 2012 الموافق 14 محرم 1434هـ
Wednesday 28 November 2012, Issue No. 3735

نادي قضاة مصر للرئيس: إعلانك الدستوري «عدم»... و«الرجوع إلى الحق أولى من التمادي في الباطل»

عشرات الآلاف يتظاهرون ضد مرسي في ميدان التحرير والمحافظات

■ القاهرة - أ ف ب

□ تظاهر عشرات الآلاف من المصريين أمس الثلثاء (27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012) في ميدان التحرير بالقاهرة وفي العديد من المحافظات ضد الرئيس المصري محمد مرسي الذي يواجه أكبر أزمة سياسية منذ توليه السلطة قبل خمسة أشهر، وذلك اثر إصداره الخميس إعلاناً دستورياً يحصن به قراراته ضد الرقابة القضائية كما يحصن الجمعية الدستورية لوضع الدستور ومجلس الشورى اللذين يهيمن عليهما الإسلاميون.

وقال صحافيون ومصورون من وكالة «فرانس برس»: «إن ميدان التحرير يكتظ بعشرات الآلاف من المتظاهرين الذين يرددون هتافات ضد الرئيس المصري وجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها من بينها «الشعب يريد إسقاط النظام» و «ارحل ارحل» و «بيع بيع بيع... بيع الثورة يا بديع»، في إشارة الى محمد بديع المرشد العام للإخوان التي ينتمي إليها مرسي، و «يسقط يسقط حكم المرشد» و «ارحل... ارحل» وغيرها».

ومساء أمس تضاعف عدد المتظاهرين في ميدان التحرير، الذي كان بؤرة الثورة ضد حسني مبارك، مع وصول ثلاث مسيرات حاشدة انطلقت من مسجد مصطفى محمود في حي المهندسين بالجيزة ومن منطقة شبرا في القاهرة ومن مسجد الفتح في ميدان العباسية بالعاصمة المصرية.

وتعد هذه التظاهرة أكبر حشد ضد جماعة الإخوان المسلمين والرئيس المصري منذ انتخابه في يونيو/حزيران الماضي.

وبعد الظهر نظم آلاف المحامين والصحافيين مسيرتين من مقر نقابتيهما في وسط المدينة إلى ميدان التحرير لينضموا إلى عشرات الآلاف الآخرين الذين توافدوا إليه، كما نظم مئات من أعضاء النقابات الفنية مسيرة من أمام دار الأوبرا إلى الميدان.

ونظمت التظاهرات تحت شعار «للثورة شعب يحميها» بمشاركة رموز للمعارضة على رأسهم مؤسس حزب الدستور محمد البرادعي ومؤسس التيار الشعبي المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي، والمرشح الرئاسي السابق عمرو موسى.

ودعت إلى هذه التظاهرات الأحزاب والحركات السياسية غير الإسلامية التي شكلت منذ الجمعة الماضي «جبهة الإنقاذ الوطني».

وقال ياسر بسيوني، وهو أحد المحامين المشاركين في المسيرة: «جئنا لندافع عن دولة القانون والاحتجاج على مرسي وإعلانه».

واعتبر رأفت الملواني وهو محام آخر يشارك كذلك في التظاهرة أن «مرسي يتخذ قرارات غير شرعية من دون التشاور مع أي جهة باستثناء مكتب إرشاد الإخوان المسلمين».

وكانت اشتباكات وقعت في ساعة مبكرة صباح أمس بين مجموعة من الشباب صغار السن وبين الشرطة في ميدان سيمون بوليفار القريب من ميدان التحرير ومن مقر السفارة الأميركية إلا أن ناشطين أكبر سناً سعوا إلى إبعادهم عن هذا الميدان وإقناعهم بالحفاظ على سلمية التظاهرات.

وفي الميدان علقت لافتات بيضاء ضخمة كتب عليها باللون الأحمر «يسقط يسقط حكم المرشد» و «الإخوان سرقوا الثورة» و «يسقط الإعلان الدستوري» و «الرئيس يدفع الشعب إلى عصيان مدني» وأخرى كتب عليها «ممنوع دخول الإخوان».

وقال الناشط أحمد فهمي (34 سنة) الذي يعتصم في ميدان التحرير منذ السبت الماضي إن «الرئيس مرسي فقد كل شرعيته، حسني مبارك كانت لديه شرعية أكبر منه»، مضيفاً «سنظل في الميدان حتى يتراجع عن الإعلان الدستوري».

وأكد محمد رشوان وهو مهندس شاب في الثالثة والعشرين من عمره «جئت لأحتج على قرارات مرسي الاستبدادية» مؤكداً انه صوّت لصالحه في الانتخابات الرئاسية «لمنع مرشح الفلول (أنصار النظام السابق) من الفوز ولكنني اكتشفت أن ولاءه للإخوان المسلمين وليس للثورة».

ودعا معارضو مرسي كذلك إلى تظاهرات في محافظات عدة بالتزامن مع تظاهرة «التحرير». وتجمع بالفعل الآلاف في مسيرة حاشدة أمام مسجد القائد إبراهيم في قلب مدينة الإسكندرية (شمال) وهم يهتفون «يسقط يسقط حكم المرشد» وانتقلوا بعد ذلك إلى منطقة سيدي جابر. ونظم عشرات من أنصار الإخوان تظاهرة مضادة في وسط المدينة.

كما شارك آلاف في تظاهرات في العديد من المدن المصرية من بينها المحلة وطنطا والمنصورة وكفر الشيخ (دلتا النيل) والمنيا والفيوم (جنوب) وفي السويس والإسماعيلية (على قناة السويس) وشرم الشيخ (جنوب سيناء).

من جانب آخر، وصف نادي قضاة مجلس الدولة (القضاء الاداري) الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المصري محمد مرسي وحصن بموجبه قراراته ضد الرقابة القضائية بـ «العدم».

وقال مجلس إدارة نادي قضاة مجلس الدولة في بيان أصدره وبثته وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية: «إن ما سمي بالإعلان الدستوري هو عدم لا قيمة له تأكيداً للقواعد الفقهية المقررة». وطالب البيان الرئيس المصري بالتراجع عن هذا الإعلان مستشهداً بعبارة لثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب قال فيها إن «الرجوع إلى الحق أولى من التمادي في الباطل».

إلى ذلك حذر صندوق النقد الدولي مساء أمس من أن حدوث «تغيير كبير» في سياسة مصر الاقتصادية والسياسية يمكن أن يؤدي إلى إعادة النظر في الاتفاق التمهيدي على خطة مساعدة هذا البلد التي تنص على منحها قرضاً بقيمة 4.8 مليارات دولار.

حشود من معارضي مرسي يتظاهرون في ميدان التحرير
REUTERS

ولي عهد السعودية: الملك عبداللّه بصحة جيدة

■ جدة - رويترز

□ قال ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمس الثلثاء (27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012) إن العاهل السعودي الملك عبدالله «بخير وفي صحة جيدة» بعد أكثر من عشرة أيام من إجراء جراحة في ظهره ما يبعث على الأرجح برسالة تطمئن كثيراً من الدول الحريصة على استقرار المملكة.

وخلال اجتماع بالرياض لوزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي طمأن الأمير سلمان الذي يشغل أيضاً منصب وزير الدفاع الجميع على صحة العاهل السعودي وأكد انه بخير وبصحة جيدة.

وبث التلفزيون السعودي الرسمي تصريحات الامير سلمان. واستقرار السعودية مبعث اهتمام عالمي. وتضم السعودية أكثر من خمس احتياطيات النفط العالمية. وذكرت وسائل الإعلام الرسمية أن كبار أعضاء الأسرة الحاكمة زاروا الملك عبدالله مراراً في المستشفى منذ أن أعلن الديوان الملكي في 18 نوفمبر نجاح الجراحة التي أجريت له لتثبيت تراخ في الرابط المثبت أعلى الظهر.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية أن الأمير سلمان طمأن السعوديين أمس على صحة الملك خلال اجتماع لمجلس الوزراء. لكنه لم يذكر تفاصيل عن حالته أو موعد خروجه من المستشفى.

الأمير سلمان بن عبدالعزيز

تجمع في الرياض للمطالبة بالإفراج عن معتقلين

■ الرياض - أ ف ب

□ تجمع عشرات من أقارب معتقلين سعوديين أمام هيئة حقوق الإنسان في الرياض ظهر أمس الثلثاء (27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012) للمطالبة بالإفراج عنهم أو محاكمتهم، وفقاً لشهود عيان.

ورفع حوالى أربعين شخصاً بينهم خمس نساء لافتات تدعو إلى إطلاق سراح المعتقلين، لكن قوات الشرطة طوقت المكان ونزعت اللافتات.

وتؤكد مصادر حقوقية سعودية أن هؤلاء «معتقلون من التيار الديني المتشدد».

وكانت هيئة حقوق الإنسان أعلنت في وقت سابق وجود 4400 معتقل في سجون المباحث، لكن جهات حقوقية أخرى أشارت إلى وجود «ما لا يقل عن 30 ألف معتقل» في حين تؤكد السلطات عدم وجود معتقلين سياسيين في سجونها.

وكانت وزارة الداخلية حذرت الشهر الماضي المشاركين في تجمعات لإطلاق سراح محكومين أو موقوفين من «القاعدة» مؤكدة عزم رجال الأمن على التعامل «بحزم» مع المخالفين.

الحكومة الكويتية تسمح بمسيرة احتجاجية قبل الانتخابات بيوم

أمير الكويت يقوم بزيارة رسمية إلى بريطانيا تركز على التجارة والأمن

■ لندن، الكويت - د ب أ، رويترز

□ وصل أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح بريطانيا أمس الثلثاء (27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012) في زيارة تستمر ثلاثة أيام من المتوقع أن تهيمن عليها محادثات بشأن التجارة والأمن.

واستقبلت الملكة إليزابيث الثانية والأمير فيليب، أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد بالحرس الشرفي الكامل عند قلعة وندرسون – المقر الملكي البريطاني خارج لندن.

وتبادل أمير الكويت والملكة اليزابيث الثانية أمس بقصر وندسور الأوسمة حيث قلد الأمير الملكة قلادة مبارك الكبير في حين قلدته الوسام الأعظم من طبقة باث الذي يمنح للملوك ورؤساء الدول تكريماً خاصاً منها تقديراً للروابط والعلاقات المتينة بين البلدين الصديقين، حسبما ذكرت وكالة الأنباء الكويتية (كونا).

وخلال إقامته، سيزور أمير الكويت أكاديمية ساندهيرست العسكرية القريبة وسيجري محادثات مع رئيس الوزراء ديفيد كاميرون وقادة الصناعة. ومن المتوقع أن يوقع البلدان اتفاقية كبيرة بشأن التعاون في مجال الأمن والسياسة وكذلك تعزيز العلاقات التجارية.

من جانب آخر، قال رئيس وزراء الكويت، الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح إن السلطات ستسمح بتنظيم مسيرة احتجاجية في اليوم الذي يسبق الانتخابات البرلمانية الكويتية المقررة في الاول من ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وتأتي هذه الخطوة فيما يبدو لتهدئة التوترات قبل الانتخابات المقبلة.

وقالت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) الليلة الماضية إن رئيس الوزراء صرح بأن منظمي المسيرة حصلوا على تصريح من الجهات الأمنية المختصة وأن الحكومة ليس لديها شيء ضد المسيرة. وتسمح الكويت بأكبر قدر من المعارضة في منطقة الخليج وينظم مواطنوها احتجاجات في مساحة مخصصة لذلك أمام مجلس الأمة. لكن الشرطة الكويتية استخدمت مؤخراً القنابل المسيلة للدموع وقنابل الدخان لتفريق مسيرات احتجاج غير مرخص لها في الشوارع خارج المنطقة المخصصة للتظاهر.

وتحرص السلطات على منع حدوث اضطرابات مثل تلك التي شهدتها البلاد في 21 أكتوبر/ تشرين الأول حين حاول آلاف المتظاهرين الوصول إلى مقار الحكومة في أضخم مسيرة فرقتها الشرطة.

وقالت مصادر طبية إن أكثر من 29 شخصاً على الأقل أصيبوا في تلك المسيرة.

وبخلاف المظاهرات التي تحتج على النظام الانتخابي الجديد نظم نشطون مظاهرات ضد الفساد وللمطالبة بمحاسبة الوزراء والمسئولين المنتخبين بالإضافة إلى احتجاجات على عدم تطوير البنية التحتية. وتسبب النزاع الطويل بين الحكومة الكويتية والبرلمان في إعاقة تنفيذ قطاعات مهمة من خطة تنمية تتكلف 30 مليار دينار (107 ملايين دولار) منها مشروعات ضخمة للبنية التحتية. والانتخابات الكويتية التي تجرى في الأول من ديسمبر هي الخامسة منذ منتصف العام 2006.

ونقلت «كونا» عن الشيخ جابر قوله إن الحكومة الجديدة ستشمل صانعي قرارات وسياسيين يتسمون بالجرأة لتصعيد جهود محاربة الفساد وإن المرحلة المقبلة ستشهد قفزة كبيرة في التنمية الاقتصادية وإن الطريق ممهد لبدء مشروعات عملاقة بعضها تمت الموافقة عليه بالفعل. وقالت ان الشيخ جابر «أكد أن الفترة المقبلة ستشهد انطلاقة اقتصادية جديدة، مشيراً إلى أن هناك عدداً من المشاريع التنموية المهمة التي تم إقرارها بالفعل».

وقال الشيخ جابر إن مجلس الأمة الأخير فشل في تشجيع الحكومة على اتخاذ خطوات إيجابية وهو شيء يخالف روح الدستور الذي يدعو للتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ونقلت «كونا» عن الأمير «ما سمي بكتلة الأغلبية في مجلس الأمة لم تكن موفقة». ونسبت إليه قوله «إن فلسفة دستور الكويت لا تحبذ أن تكون هناك أغلبية سواء في المجلس أو الحكومة لأن أغلبية المجلس تعرقل القرارات والمشاريع وأغلبية الحكومة لا تشجعها على اتقان اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطوات بإيجابية».

الملكة إليزابيث الثانية في عربة مع أمير الكويت في لندن
AFP